مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

(Financial safety in the Iraqi banking sector for the period (2009-2019

أ.د. افتخار محمد مناحي الرفيعي
الجامعة العراقية/ كلية العلوم الإسلامية
dr.iftkhr2011@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى أبراز دور المصارف التجارية والتزامها بالتعليمات والقوانين ودور ذلك في تحقيق السلامة المالية في القطاع المصرفي والتعرف على مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي وتحليلها بالاعتماد على المنهج الاستنباطي في التحليل، فضلاً عن الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي في العراق لأهمية في تحقيق السلامة المالية عن طريق مساهمته في استقرار الأسعار والاستمرار في خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها، وتستخدم مؤشرات السلامة المالية للكشف عن مدى سلامة الأداء المصرفي. وأهم استنتاج توصل له البحث يتمثل في أن مؤشرات السلامة المالية لا يتوقف عملها كمؤشرات لتقييم أداء المصارف وتصنيفها واكتشاف ضعف الأداء المالي فقط وإنما مراقبة ورصد العمليات المصرفية المختلفة للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع المخاطر.

الكلمات المفتاحية: السلامة المالية، السلامة والأداء ، الأداء المصرفي ، السلامة المصرفية.

Abstract:

The research aims to highlight the role of commercial banks and their commitment to instructions and laws and their role in achieving financial safety in the banking sector and to identify indicators of financial safety in the banking sector and analyze them based on the deductive approach in analysis, as well as to stand on the extent of stability enjoyed by the banking sector in Iraq, because of its importance in achieving financial safety through its contribution to price stability and the continuation of reducing and maintaining inflation rates. Financial safety indicators are used to detect the soundness of banking performance. The most important conclusion reached by the research is that the financial safety indicators do not stop working as indicators to evaluate the performance of banks, classify them and discover weak financial performance only, but also monitor and monitor the various banking operations for guidance, early warning and warning of financial instability before risks occur.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

Key words: financial safety, safety and performance, banking performance, banking safety .

المحور الأول: الاطار العام للبحث

المقدمة.

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية للظروف والأزمات التي قد تحدث، ويمثل القطاع المصرفي صمام الأمان للنظام المالي خاصة في الاقتصادات المتقدمة، حيث تتولى المصارف عمليات الإقراض والوساطة المالية وتوجيه الاستثمارات. وتعتمد سلامة النظام المالي والمصرفي وقوته على التحلول الجيد والكفء للمخاطر بوساطة المصارف وحالة الاقتصاد الكلي ومدى التدخل الحكومي في القرارات المصرفية، ومدى استقلالية السلطات الرقابية المتمثلة في البنوك المركزية وقدرتها في الحفاظ على نظام مصرفي سليم وقوي عن طريق إجراءات الرقابة والإشراف الفاعل وضمان توافر مقومات استمرار المؤسسات المصرفية وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة، وأن ضعف السلامة المالية وضعف قدرة القطاع المالي والمصرفي على الوساطة في تحريك المدخرات الداخلية والخارجية نحو القطاعات الإنتاجية تنعكس نتائجه بشكل مباشر على الاقتصاد الكلي وعلى موازنات العامة للدول وسياساتها المالية وبشكل غير مباشرة لتؤثر في الموارد المالية للدولة، مبسببةً تدهور الاقتصاد وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث:

يتعرض القطاع المصرفي العراقي إلى تحديات كبيرة أهمها الابتعاد عن دوره الأساس في تمويل التنمية الاقتصادية والثاني التلكؤ في أداء الكثير من وحداته المصرفية والفشل في بعضها الأخر، مما أصبح مصدر قلق للنظام المصرفي وليس عاملاً للاستقرار، ساعد ذلك في غياب المنهجية الواضحة لدى البنك المركزي ورقابته على عمل المصارف. وتبرز مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الآتي:

ما مدى دور لمؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

١. تحليل مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية والمساعدة في اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المخاطر المصرفية والمالية وتصحيح الاوضاع المالية والإدارية التي تهدد استقرارها.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

٢. بيان دور مؤشرات السلامة يُسهم في ترسيخ أهمية الاستقرار المالي للمصارف وتحسين استجابتها لضوابط وتعليمات البنك المركزي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. توضيح دور مؤشرات السلامة المالية ودور ذلك في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
٢. التعرف على مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي وتحليلها.
٣. الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي في العراق لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق مساهمته في استقرار الأسعار والاستمرار في خفض معدلات تضخم والمحافظة عليها.

فرضية:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

١. يوجد دور للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في تحقيق الاستقرار والسلامة المالية .
٢. يوجد دور لمؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي فـــــي تحقيق الاستقرار المالي .

هيكلية البحث:

قُسم البحث على ثلاثة محاور، خصص المحور الأول لتوضيح الإطار العام للبحث والذي تضمن المقدمة والمشكلة والأهمية والأهداف والمنهجية والهيكلية، في حين تناول المحور الثاني مفهوم السلامة المالية وأهميتها، كما يوضح المحور الثالث تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩ –٢٠١٩)، وأختتم ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني: مفهوم السلامة المالية وأهميتها.

أولاً: مفهوم السلامة المالية.

يختلف مفهوم السلامة المالية على وفق اختلاف وجهات نظر الكُتاب والباحثين، ويمكن توضيح البعض منها بأتي:

- عرفها (Eakins & Mishkin) بأنها عملية تقويم مركزة لعمليات ونشاطات المصرف عن طريق مراقبة المخاطر، ويعكس هذا المفهوم التركيز الكبير على إدارة المخاطر في المصارف.(**علي، ٢٠١٨: ٨٣**)

- كما عُرفت بأنها التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي مدة زمنية. **(الإمام، ٢٠١٠: ٦-١١)**
- وهنالك من يرى أنها تُعبر عن قدرة المؤسسات المالية على مقاومة الأزمات واستيعاب الصدمات، وتتميز بأنها أكثر قابلية للقياس، وتُشكل عنصراً رئيساً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي. **(مناع ومولود، ٢٠١٤: ٢٢٣)**
- وعرفها flannery على أنها وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي. **(علي، ٢٠١٨: ٨٣)**
- **وترى الباحثة أن مفهوم السلامة المالية** يُعبر عن تقويم عمليات ونشاطات القطاع المصرفي بهدف التشخيص المبكر لحالات الضعف أو المخاطر أو الأزمات التي قد تهدد استقرار النظام المالي عن طريق وضع المعايير وتطبيقها والرقابة عليها.

نستنتج من التعريفات السابقة لمفهوم السلامة المالية ما يأتي:

أ) مفهوم السلامة المالية يعني سلامة النظام المالي والمصرفي من المخاطر النظامية وغير النظامية ليتمكن من أداء دوره في الوساطة المالية، كما إن الإدارة الجيدة للمخاطر وكفاءة أنظمة الضبط الداخلي تُسهم بصورة مباشرة في سلامة النظام المالي والمصرفي.

ب) وجود ترابط بين مفهوم السلامة المالية ومفهوم الاستقرار المالي، إذ أن السلامة المالية تهدف إلى تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي وتحديد حالة الضعف التي تواجهه .

ت) تحقيق السلامة المالية يتطلب وجود أنظمة ومعايير رقابية وتنظيمية وشبكات نظام مالي قوية وآمنة.

ثانياً: أهمية السلامة المالية للنظام المالي والمصرفي.

تكمن أهمية السلامة المالية للنظام المالي والمصرفي في الآتي (يوسف، ٢٠٠٩: ٥٢):

أ) إن المؤسسات والشركات عادةَ ما تلجأ إلى تقديم صيغ وإطار عمل لتنفيذ المعاملات الاقتصادية والمساعدة في نقل المدخرات إلى استثمارات عن طريق ممارسة دور الوساطة المالية، لذلك فإن النظام المالي السليم يُعّد أساسياً وجوهرياً لدعم النمو الاقتصادي .

ب) تسعى إلى حل المشكلات المتعلقة بالأنظمة المالية والتي يمكن أن تقلل من فاعلية السياسة النقدية، إذ أن هناك تكاليف مادية كبيرة لإنقاذ المؤسسات المالية من المشكلات، فضلاً عن آثار هروب رأس المال والركود الاقتصادي.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

ت) تهدف إلى تأسيس وإيجاد مؤسسات مالية أكثر استقرارا، والذي عن طريقها يمكن تجنب وتفادي الأزمات المالية.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

أولاً: مؤشرات رأس المال.

أهتم البنك المركزي العراقي بتعزيز المراكز المالية للمصارف التجارية عن طريق دعم قاعدة رؤوس أموالها كونها تُمثل العمود الفقري في متانة وسلامة العمل المصرفي ومواجهة وتحمل المخاطر المحتملة، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للمصارف محلياً وخارجياً، فكلما زاد رأس مال المصرف انخفضت احتمالية حدوث العسر المالي وارتفاع درجة السلامة المالية، أما عند انخفاض رأس مال المصرف فأنه يكون عرضةً للعسر المالي وانخفاض درجة السلامة المالية. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٢٩)**

وتتمثل أهم مؤشرات رأس المال بما يأتي:

١. **نسبة كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية للمصارف، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه القطاع المصرفي مثل؛ مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. **(طلفاح، ٢٠٠٥: ٩)**

ولأهمية نسبة كفاية رأس المال في الحفاظ على القطاع المصرفي من الاعسار أو الافلاس، فقد حدد البنك المركزي العراقي الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بـــ (١٢%) وذلك للحد من المخاطر الائتمانية في النظام المصرفي، كما إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي عن معيار لجنة بازل٢ والبالغة (٨%) وذلك لتعرض هذا القطاع إلى مخاطر كبيرة. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣٧)**

جدول (١)

نسبة كفاية رأس مال للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة كفاية رأس	١٣٨	١٣٠	١٠٧	١٣٨	١٩٥	١٠٢	٨٧	١٢٨	١٨١	٢٨٥	١٧٣

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

المال% (١)											
النسبة المعيارية % (٢)	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢

المصدر : عُد بالاعتماد على:

– البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)

– احتساب نسبة كفاية رأس المال= (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند ÷ صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر السوق) ×١٠٠

يتضح من الجدول (١) أن نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩) شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت (١٣٨%) و(١٧٣%) على التوالي، وذلك لأسباب متعددة منها قيام المصارف بزيادة رؤوس أموالها إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي استجابةً لتعليمات البنك المركزي مما انعكس في زيادة هذه النسبة مقارنة بالنسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي، وتذبذب قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية للمصارف الحكومية(**البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٣٠)**، كما بلغت أعلى نسبة لها (٢٨٥%) في عام ٢٠١٨ وتمثل نسبة مرتفعة، ويدل ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير على ضُعف القدرات التشغيلية لدى المصارف التجارية وتدني كفاءتها الاستثمارية وفشل ادارتها في ايجاد التوافق بين موجودات ومطلوبات المصارف، ووجود فائض للسيولة مع مقدار محدود من الأرباح، فضلاً عن اقتصار المصارف التجارية في الدخول في استثمارات آمنة ومضمونة العائد وابتعادها عن دورها في تمويل القطاعات الاقتصادية والمشروعات التنموية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي. ومن ناحية أخرى، فإن الحصة الأكبر لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والخاصة كانت لصالح الأخيرة، ويعكس هذا الفرق إجمالي رأس مال المصارف الخاصة المرتفع قياساً مع المصارف الحكومية ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل : **(البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٣٠)**

أ) عدد المصارف الخاصة أكثر من المصارف الحكومية، إذ بلغ عدد المصارف الخاصة (٦٦) مصرفاً في حين بلغ عدد المصارف الحكومية (٧) مصارف حتى عام ٢٠١٩.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

ب) ارتفاع رأس مال المصارف الخاصة نتيجة استجابتها لتعليمات البنك المركزي بزيادة رأس المال إلى (٢٥٠) مليار دينار كحد أدنى لكل مصرف.

ت) زيادة مقدار الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى المصارف الحكومية، إذ أن نسبة مساهمة الأخيرة في كل من إجمالي الموجودات والائتمان النقدي والتعهدي والاستثمارات (٧٩,٣% و٨١,٥ % و ٦٨,٣% و ٩٣,٤%) على التوالي في عام ٢٠١٩، أي أن المصارف الحكومية فضلاً عن انخفاض عددها فإن نشاطها المصرفي أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة جميعاً، ويعود ذلك إلى قِدم تأسيسها، فضلاً عن انتشار شبكة فروعها بصورة واسعة في جميع أنحاء العراق.

٢.نسبة رأس المال إلى اجمالي الموجودات: يتضح من الجدول (٢) أن نسبة رأس المال إلى اجمالي الموجودات للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) شهدت زيادة ملحوظة حيث بلغت (٠.٦٩%) و (١١.٦٥%) على التوالي، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في رؤوس أموال المصارف مقارنة مع اجمالي الموجودات، كما يتضح أن هذه النسبة تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (٣%) بعد عام ٢٠١٢، وذلك لمباشرة المصارف في تنفيذ تعليمات البنك المركزي الخاصة بزيادة مقدار رؤوس أموالها، فضلاً عن الارتفاع الكبير في موجوداتها، ويتضح أن النسبة انخفضت في عام ٢٠١٩ عن نظيرتها في عام ٢٠١٨ نتيجة لزيادة اجمالي رأس المال وموجودات القطاع المصرفي في العام نفسه، إلا أنها تُعد نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي وتعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية مقدار الموجودات.

جدول (٢)

نسبة رأس المال إلى اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة رأس المال/ اجمالي الموجودات % (١)	٠.٦٩	٠.٧٨	٢.٨٢	٣.٠٨	٣.٦٧	٤.٠١	٤.٥٦	٥.٣١	٩.١٧	١٢.٢٨	١١.٦٥

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

النسبة المعيارية % (٢)	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣

المصدر: عُد بالاعتماد على

– البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)

ثانياً: مؤشرات جودة الموجودات: يُعد تقييم مؤشرات جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي وذلك للارتباط المباشر للموجودات بالمخاطر الائتمانية، والتي تكمن في عدم مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، مما يتسبب في خسارة مالية تؤثر في ايرادات المصرف ورأسماله، كما ألزم البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوضع مخصص لمواجهة القروض المتعثرة في حدود (٢%– ٥%) كإجراء احترازي وقائي للحد من المخاطر الائتمانية. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣٧)**، ومن أهم مؤشرات جودة الموجودات في القطاع المصرفي ما يأتي:

١. نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون: يُعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات جودة الموجودات التي يعكس درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية، إذ أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع المصرفي في العراق سببها الوضع الأمني المتدهور وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وانخفاض قيمة الضمانات، فضلاً عن هجرة الكثير من المقترضين خارج العراق وغيرها من العوامل والتي انعكست سلباً على أداء القطاع المصرفي وأسهمت في زيادة مستويات الديون المتعثرة والتي تُشكل عبئاً على الاستقرار المالي في العراق. **(عبد الله، ٢٠١٩: ١١٩)**

جدول (٣)

نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)

تريليون دينار

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
اجمالي الديون	٠.٢٤	٠.٢٧	٠.٤٥	٠.٤٩	١.٩٩	٢.٣٦	٣.٠٨	٣.٣٤	٤.٣٤	٤.٨٦	٤.١٤

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

المتعثرة (١)										
اجمالي الديون (٢)	٤.٣	٩.٧	١٥.٢	٢٢.٨	٢٤.٧	٢٨.١	٣٠.٦	٣٠.٦	٣٠.٩	٣١.١	٣٠.٤
نسبة الديون المتعثرة / اجمالي الديون %) (١÷٢%) = (٣)	٥.٦	٢.٨	٣.٠	٢.١	٨.١	٨.٤	١٠.١	١٠.٩	١٤.٠	١٥.٦	١٣.٦
النسبة المعيارية (٤)	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥	٢- %٥

المصدر: عُد بالاعتماد على

- بيانات الصف (١ و ٢)البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي أثناء المدة (٢٠٠٩- ٢٠١٢) كانت ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (٢-٥%) إذ بلغت (٥.٦%) و(٢.١%) على التوالي على الرغم من زيادة مقدار الديون المتعثرة لدى القطاع المصرفي إذ بلغت (٠.٢٤) و(٠.٤٩) تريليون دينار عراقي على التوالي وبالمقابل ازداد مقدار اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي حيث بلغ (٤.٣) و(٢٢.٨) تريليون دينار عراقي على

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

التوالي، أما للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨) فقد ازدادت النسبة لتبلغ (٨.١%) و (١٥.٦%) على التوالي، لأن الزيادة في مقدار اجمالي الديون المتعثرة والتي بلغت (١.٩٩) و (٤.٨٦) تريليون دينار عراقي على التوالي تفوق الزيادة في مقدار اجمالي الديون والتي بلغت (٢٤.٧) و (٣١.١) تريليون دينار عراقي على التوالي، في حين شهدت هذه النسبة عام ٢٠١٩ انخفاضاً فقد بلغت (١٣.٦%)، وذلك لأن الانخفاض في مقدار اجمالي الديون المتعثرة والذي بلغ (٤.١٤) تريليون دينار عراقي، كان أكبر من الانخفاض في مقدار اجمالي الديون والذي بلغ (٣٠.٤) تريليون دينار عراقي، وهذا يعكس زيادة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي لكن بنسبة أقل مما كانت عليه في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ، كما تُعد هذه النسب مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، وهذا ما يتطلب من المصارف التجارية لاسيما المصارف الحكومية التي تحملت العبء الأكبر من الديون المتعثرة مقارنة مع نظيرتها المصارف الخاصة إلى إعطاء المزيد من العناية والاهتمام فيما يتعلق بمنح الائتمان وذلك عن طريق دراسة الجدارة الائتمانية لعملائها على نحو جيد. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣٧)**

٤.نسبة الديون المتعثرة إلى رأس المال: يتضح من الجدول (٤) أن نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي رأس المال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، فارتفاعها عن النسبة المحددة من البنك المركزي والبالغة (٢-٥%) يعطي إشارة واضحة عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتأثيرها السلبي في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، حيث بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى رأس المال أعلى معدل لها (٣٢.٢%) في عام ٢٠١٨، وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الديون المتعثرة وإجمالي رأس المال في العام نفسه، في حين انخفضت النسبة في عام ٢٠١٩ إلى (٢٦.٧%) جاء نتيجة زيادة اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية مقابل انخفاض اجمالي الديون المتعثرة، وهذا ما يدل على أن زيادة رؤوس أموال المصارف تُمكنها في مواجهة المخاطر المالية والتنبؤ بها ومن ثُم الحد منها.

جدول (٤)

نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي رأس المال لدى المصارف التجارية في العراق (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة											

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

اجمالي الديون المتعثرة / اجمالي رأس المال % (١)	١٠.٤	٩.٦	١١.٤	٨.٣	٢٥.٨	٢٥.٩	٣٠.٥	٢٩.٢	٣٠.٣	٣٢.٢	٢٦.٧
النسبة المعيارية % (٢)	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥

المصدر: عُد بالاعتماد على

– بيانات الصف (١و٢) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

ثالثاً: مؤشرات السيولة: يتمتع القطاع المصـــرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ أن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يجعل إدارته أمام تحدي كبير، لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حالة انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله، فضلاً عن إن امتلاك المصارف لسيولة عالية يمنحها ذلك قدرة على تجاوز الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد تتعرض لها. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣١)**،ويمكن توضيح أهم مؤشرات السيولة لدى المصارف التجارية بالآتي:

١. **نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات:** توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصارف التجارية بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة إلى اجمالي الموجودات، حيث حددها البنك المركزي العراقي بنسبة معيارية على أن لا تقل عن (٣٠%). **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٣٤)**

ويتضح من الجدول (٥) أن تطور هذه النسبة لدى المصارف التجارية تعكس مدى احتفاظ هذه المصارف بموجودات تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين بالنسبة إلى اجمالي الموجودات لديها،

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

إذ بلغت هذه النسبة (٢٤.١%) و (٢٣.٦%) على التوالي للعامين (٢٠٠٩-٢٠١٠) وهي أقل من النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي وذلك لأن الزيادة في مقدار اجمالي الموجودات تفوق الزيادة الحاصلة في مقدار الموجودات السائلة، أما في عام ٢٠١١أخذت هذه النسبة بالارتفاع فقد بلغت (٥٤.١%) وذلك لحدوث انخفاض في مقدار اجمالي الموجودات يفوق الانخفاض الحاصلة في مقدار الموجودات السائلة. لكن في عام ٢٠١٣ انخفضت هذه النسبة فبلغت (٤٧.٥%)، والسبب يعود إلى الزيادة الحاصلة في مقدار إجمالي الموجودات السائلة تفوق نظيرتها الحاصلة في أجمالي الموجودات.

جدول (٥)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات وإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) تريليون دينار

السنة	اجمالي الموجودات السائلة ١	اجمالي الموجودات ٢	نسبة الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات% = (١÷٢)% ٣	النسبة المعيارية% ٤	اجمالي الودائع ٥	نسبة الموجودات السائلة / اجمالي الودائع% (١÷٥)% = ٦	النسبة المعيارية% ٧
٢٠٠٩	٨٠.٦	٣٣٤.٣	٢٤.١	٣٠	٣٨.٥	٢٠٩.٤	٧٠
٢٠١٠	٨٥.٩	٣٦٣.٣	٢٣.٦	٣٠	٤٧.٨	١٧٩.٧	٧٠
٢٠١١	٧٧.٨	١٤٣.٨	٥٤.١	٣٠	٥٦.١	١٣٨.٧	٧٠
٢٠١٢	٩٠.٥	١٩٠.٩	٤٧.٥	٣٠	٦١.٩	١٤٦.٢	٧٠
٢٠١٣	١٣٧.٨	٢٠٨.٨	٦٦.٠	٣٠	٦٨.٧	٢٠٠.٦	٧٠
٢٠١٤	١٥١.٣	٢٢٦.٦	٦٦.٨	٣٠	٧٣.٩	٢٠٤.٧	٧٠
٢٠١٥	١٤٥.٣	٢٢٢.٩	٦٥.٢	٣٠	٦٤.٣	٢٢٥.٩	٧٠
٢٠١٦	١٤٢.٦	٢٢١.٢	٦٤.٥	٣٠	٦٢.٣	٢٢٨.٩	٧٠
٢٠١٧	١٠٢.٤	١٥٦.٣	٦٥.٥	٣٠	٦٦.٩	١٥٣.١	٧٠
٢٠١٨	٥٦.٧	١٢٣	٤٦.١	٣٠	٧٦.٧	٧٣.٩	٧٠
٢٠١٩	٥٧.٥	١٣٣	٤٣.٢	٣٠	٨٢.٠	٧٠.١	٧٠

المصدر: عُد بالاعتماد على

– بيانات العمود (٤ و ٧) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)

– بيانات العمود (١ و٢و٥) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٩)

– بيانات العمود (٣ و ٦) أُحتسبت من قبل الباحثة.

واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤، في حين انخفضت عام ٢٠١٥ وبلغت (٦٥.٢%) وذلك لانخفاض إجمالي الموجودات السائلة بمقدار أكبر من انخفاض إجمالي الموجودات، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٦، ثم عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ فقد بلغت (٦٥.٥%) لكون الانخفاض الحاصل في إجمالي الموجودات السائلة أقل من انخفاض إجمالي الموجودات، في حين عادت إلى الانخفاض عام ٢٠١٨ واستمرت حتى عام ٢٠١٩وبلغت (٤٣.٢%)، نتيجة لزيادة اجمالي الموجودات بمقدار أكبر من الزيادة في إجمالي الموجودات السائلة. ومن الجدول يتضح أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، فهي تعكس سياسة متحفظة للمصارف التجارية مع زيادة المخاطر النظامية في البلد مثل الظروف الاقتصادية والأمنية التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

٢. نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع: يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وحدد البنك المركزي العراقي النسبة المعيارية للموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع بـــــــــ (٧٠%). **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٣٢)**

ويتضح من الجدول (٥) أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع بلغت (٢٠٩.٤%) عام ٢٠٠٩، ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ فقد بلغت (١٣٨.٧%)، وقد عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٢ فبلغت (١٤٦.٢%)، وذلك لكون الزيادة في مقدار الموجودات السائلة تفوق نظيرتها في مقدار اجمالي الودائع. واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام ٢٠١٦ فقد بلغت (٢٢٨.٩%)، وتمثل نسبة مرتفعة جداً وتُشير إلى أنه من غير المحتمل أن تتعرض المصارف التجارية لمخاطر السيولة في الأجل القصير. في حين عادت إلى الانخفاض عام ٢٠١٧ وبلغت (١٥٣.١%)، وذلك لانخفاض إجمالي الموجودات السائلة مقابل زيادة إجمالي الودائع للعام ذاته، واستمرت بالانخفاض حتى عام

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

٢٠١٩ فقد بلغت (٧٠.١%) نتيجة لزيادة إجمالي الموجودات السائلة بمقدار أقل بكثير من الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع. (حيث بلغت (٥٧.%) و (٨٢) تريليون دينار عراقي على التوالي.

وتُعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، وهذا يدل على أن المصارف التجارية تعمل على مبدأ السياسة المتحفظة في احتفاظها بموجودات سائلة مُبالغ فيها والتي تعكس عجز المصارف عن استثمار مواردها، ومن ثُم التأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يُمكن لو استثمر أن يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن ارتفاع هذه النسبة ينعكس سلباً على العائد والربحية لعدم توظيفها في استثمارات يُمكن أن تحقق للمصارف عوائد مالية كبيرة، وأن انخفاضها يعكس توجهاً واضحاً نحو توظيف هذه الأموال للإقراض.(**البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩: ٣٧)**

رابعاً: مؤشرات الايرادات والربحية: تُقيس قدرة المصارف التجارية على توليد الارباح، وترتبط بعلاقة طردية مع درجة الأمان المصرفي، فكلما زاد العائد والربحية ازدادت قدرة حقوق الملكية على مجابهة مخاطر الموجودات. **(عواد، ٢٠١٧: ٦)**، ويمكن الاستدلال على ربحية القطاع المصرفي عن طريق كل من نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حق الملكية، فكلما ارتفعت نسبة الربحية انعكس ذلك ايجابياً على الاستقرار المالي ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

١.نسبة العائد إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موجوداته، وتعتمد بشكل كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، كما تُسمى بالعائد على الاستثمار (ROI) كونها المقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل لدى المصارف. **(العبيدي، ٢٠١٨: ٢٦٦).**

جدول (٦)

نسبة العائد على الموجودات لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة العائد / الموجودات % ١	٠.٢٥	٠.٢١	٠.٦٥	٠.٨٣	٠.٧١	٠.٥٤	٠.٤٧	٠.٥١	٠.٨٥	٠.٥٤	٠.٨٤

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

النسبة المعيارية% ٢	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥

المصدر: عُد من قبل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الرياضية الأتية: (نسبة العائد إلى الموجودات = صافي الارباح ÷ اجمالي الموجودات)

يتضح من الجدول (٦) أن نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية أخذت بالتذبذب أثناء مدة البحث، فقد بلغت (٠.٢١%) عام ٢٠١٠، وتمثل أقل نسبة قياساً بالنسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي، وهذا يُشير إلى اتباع المصارف سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة، ثم أخذت بالارتفاع حتى بلغت (٠.٨٥%) عام ٢٠١٧، وتمثل أعلى نسبة أثناء مدة البحث، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن ربحية المصارف نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية أثناء العام نفسه، فضلاً عن التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد وما أفرزته الموازنة العامة للدولة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات كبيرة انعكست بشكل أو بأخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حدٍ سواء ما أدى إلى زيادة مكاسبها وأرباحها السنوية **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٤١)**. أما في العام (٢٠١٨) فقد انخفضت النسبة وبلغت (٠.٥٤%) وذلك لانخفاض أرباح المصارف، فضلاً عن انخفاض اجمالي موجودات المصارف في العام نفسه، ثم عاودت النسبة إلى الزيادة لتبلغ (٠.٨٤%) في عام ٢٠١٩، نتيجة زيادة ارباح المصارف وزيادة موجوداتها، ويتضح أن هذه النسبة أثناء مدة البحث كانت تقترب من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، ويدل ذلك على أن استثماراتها كانت في مجالات ونشاطات أمنة وخالية من المخاطر في الأعم الأغلب.

٢. نسبة العائد إلى حق الملكية: تُعبر عن مدى قدرة المصارف على تحقيق عوائد نتيجة لاستخدام أموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، وتدل على كفاءة وفاعلية إدارة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة تدل على المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتمادها على مصادر تمويل ذات دخل ثابت).**(الساعدي، ٢٠١٨: ٦٣)**.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

جدول (٧)

نسبة العائد على حق الملكية لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة العائد / حق الملكية% (١)	٣٦.٨	٢٦.٨	٢٣.٢	٢٦.٩	١٩.٢	١٣.٥	١٠.٣	٩.٦	٩.٢	٤.٣	٧.٢
النسبة المعيارية % (٢)	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥

المصدر: عُد من قبل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الرياضية الأتية: (نسبة العائد على حق الملكية = صافي الارباح ÷ اجمالي رأس المال)

يتضح من الجدول (٧) أن نسبة العائد على حق الملكية لدى المصارف التجارية في العراق بلغت (٣٦.٨%) عام ٢٠٠٩، وتمثل أعلى نسبة مقارنة بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (٠.٥%)، وقد أخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٨ فقد بلغت (٤.٣%) ،وذلك بسبب الزيادة المستمرة في مقدار رؤوس أموال المصارف التجارية تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراق مع الانخفاض في صافي الأرباح المتحققة لديها، فضلاً عن تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار استثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة الأوضاع السياسة والأحداث الأمنية المتردية وبشكل خاص للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) وما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم عن انخفاض أسعار النفط والتي انعكست على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع المالي والمصرفي، الأمر الذي نتج عنه تقليص في مكاسبها والحدّ من أرباحها السنوية، فضلاً عن إن نسبة كبيرة من استثمارات المصارف التجارية كانت في حوالات الخزينة ذات العائد المحدود أيضاً أثر في عوائد المصارف كافة. ثم عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٩ فبلغت (٧.٢%) نتيجة لزيادة ارباح المصارف في العام نفسه، كما إن هذه النسب المرتفعة تعكس كفاءة وفاعلية القطاع

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

المصرفي في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين، مما تُشير بوضوح إلى درجة المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٤٢)**

خامساً: مؤشرات مخاطر الصرف الأجنبي: تُقيس هذه المؤشرات درجة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف، حيث إن الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية العاملة في الاقتصاد، وبالمقابل فإن الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي لا تترتب عليه مخاطر عالية نتيجة لاستقرار أسعار الصرف. **(عبد الله، ٢٠١٩: ١٢٧)**

ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

١. نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال: يتمثل في الفرق بين الموجودات الأجنبية والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال، ويتضح من الجدول (٨) أن نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية في العراق في عام ٢٠٠٩ بلغت (٥٣٩.١%) وتمثل أعلى نسبة في مدة البحث، وأخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ فقد بلغت (٢٤٣.٠%) وذلك بسبب الانخفاض في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية ومقابل حدوث زيادة في رؤوس اموال المصارف. وقد استمرت النسبة بالانخفاض عام ٢٠١٢ فبلغت (٢٣٥.٦%) نتيجة لحدوث زيادة في صافي المركز المفتوح تفوق نظيرتها في رؤوس أموال المصارف التجارية. وبعدها أخذت بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٢٨٣.٥%) لكون الزيادة في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية تفوق بكثير نظيرتها في رؤوس أموال المصارف للعام نفسه. في حين بلغت (٧٦.٩%) عام ٢٠١٧، وذلك لانخفاض مقدار صافي المركز المفتوح مقابل حدوث زيادة في رؤوس أموال المصارف. ولن يستمر الوضع على ما هو عليه فقد أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠١٩ وبلغت (١٤٠.٠%)، نتيجة للزيادة الكبيرة في صافي المركز المفتوح مقابل زيادة طفيفة في رؤوس أموال المصارف.

جدول (٨)

مؤشرات مخاطر الصرف الأجنبي للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

تريليون دينار

السنة	الموجودات الأجنبية ١	المطلوبات الأجنبية ٢	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية (١-٢)=	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية / إجمالي	نسبة المطلوبات الأجنبية / اجمالي المطلوبات%

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٩٧ ـ ١١٨
ISSN: 2222-6583

			٣	رأس المال% ٤	٥
٢٠٠٩	١٦.١	٣.٧	١٢.٤	539.1	١.١
٢٠١٠	١٢.٧	١.٨	١٠.٩	389.3	٠.٥
٢٠١١	١١.٥	١.٩	٩.٦	243.0	١.٣
٢٠١٢	١٥.٥	١.٦	١٣.٩	235.6	٠.٨
٢٠١٣	٢٢.١	١.٦	٢٠.٥	266.2	٠.٨
٢٠١٤	٢٧.٣	١.٦	٢٥.٨	283.5	٠.٧
٢٠١٥	١٥.٩	٠.٩	١٥.٠	148.5	٠.٤
٢٠١٦	١٢.١	٠.٩	١١.٢	94.9	٠.٤
٢٠١٧	١١.٩	٠.٩	١١.٠	76.9	٠.٦
٢٠١٨	١٦.٣	١.٣	١٥.٠	99.3	١.١
٢٠١٩	٢٢.٥	٠.٨	٢١.٧	140.0	٠.٦

المصدر: عُد بالاعتماد على

-بيانات العمود (١ و٢) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩).

- بيانات العمود (٤و٥) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩).

إن زيادة هذه النسبة عن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة (٤٠%) له تأثير سلبي في استقرار القطاع المصرفي يتمثل في زيادة الخسائر وانخفاض السيولة، كما تعكس سياسة استثمارية عالية المخاطر لكونها عرضةً للتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف، في حين يُعزى حدوث الانخفاض التدريجي للنسبة نتيجة التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي بزيادة رأس المال إلى (٢٥٠) مليار دينار كحد أدنى والذي قلل بدوره من مستويات هذه النسبة.

٢. نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات: يتضح أيضاً من الجدول (٨) أن نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات لدى المصارف التجارية بلغت (١.١%) عام ٢٠٠٩، وقد انخفضت إلى (٠.٥%) عام ٢٠١٠، لانخفاض المطلوبات الأجنبية مقابل تحقق زيادة كبيرة في أجمالي المطلوبات. ثم عادت إلى الارتفاع عام ٢٠١١ فقد بلغت (١.٣%)، وذلك للانخفاض الكبيرة في

أجمالي المطلوبات مقابل زيادة ضئيلة في المطلوبات الأجنبية. وقد شهدت المدة (٢٠١٢– ٢٠١٤) انخفاض فبلغت (٠.٨% – ٠.٧%)، نتيجة لزيادة أجمالي المطلوبات حيث بلغت (١٩٠.٩– ٢٢٦.٨) تريليون دينار عراقي على التوالي مقابل حدوث انخفاض مستقر في المطلوبات الأجنبية فقد بلغت (١.٦) تريليون دينار عراقي طيلة المدة ذاتها. ثم أخذت بالانخفاض في العامين (٢٠١٥–٢٠١٦) فبلغت (٠.٤%) لكليهما، وذلك لانخفاض المطلوبات الأجنبية إلى النصف تقريباً في هذين العامين واستقرارها عند مقدار (٠.٩) تريليون دينار عراقي مقابل انخفاض قليل في أجمالي المطلوبات فقد بلغت (٢٢٢.٩ و ٢٢١.١) تريليون دينار عراقي على التوالي. أما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفعت النسبة وبلغت (٠.٦%) وذلك لانخفاض أجمالي المطلوبات حيث بلغت (١٥٦.٣) تريليون دينار عراقي مقابل ثبات في مقدار المطلوبات الأجنبية. في حين ارتفعت النسبة في عام ٢٠١٨، فبلغت (١.١%) وهذا ناتج عن الزيادة في المطلوبات الأجنبية مقابل انخفاض إجمالي المطلوبات فقد بلغت (١٢٣) تريليون دينار عراقي، ثم عاودت النسبة إلى الانخفاض فبلغت (٠.٦%) عام ٢٠١٩، وذلك نتيجة للزيادة المتحققة في أجمالي المطلوبات مقابل انخفاض مقدار المطلوبات الأجنبية. وتُعد هذه النسب منخفضة ولا تسبب أي مصدر للمخاطر لدى المصارف التجارية العراقية.

ويتضح من تحليل بعض مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي أنها تُسهم في تعزيز واستقرار القطاع المصرفي، والحد من احتمالية حدوث أزمة مصرفية عن طريق تعزيز رأس المال المصرفي والاحتياطيات السائلة، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل، إذ يمتلك القطاع المصرفي نسب مرتفعة من كفاية رأس المال والتي تساعد في تقليل احتمالية حدوث العسر المالي لدى المصارف التجارية، فضلاً عن امتلاكها نسبة كبيرة من السيولة المصرفية على الرغم من أن ذلك يؤثر في ربحية المصارف، بينما توضح مؤشرات جودة الموجودات أن مخاطر الديون المتعثرة بلغت نسباً مرتفعة الأمر الذي يدعو إلى إعطاء المصارف التجارية أكبر قدر من الأهمية في التعامل مع الديون المتعثرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات.

١. التزام المصارف التجارية بالنسب المعيارية والتعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي يضمن أمنها وتحقيق الأهداف الاقتصادية لها.

٢. القواعد والإجراءات والمتمثلة بالرقابة المصرفية التي تستخدمها البنوك المركزية تضمن سلامة المراكز المالية للمصارف التجارية والوصول إلى نظام مصرفي قوي وفاعل لهُ القدرة على حماية حقوق المودعين والمستثمرين.

٣. ارتفاع نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي يدل على ضُعف القدرات التشغيلية لدى المصارف التجارية وتدني كفاءتها الاستثمارية وفشل إدارتها في ايجاد التوافق بين موجودات ومطلوبات المصارف مع وجود فائض للسيولة ومقدار محدود من الأرباح.

٤. ارتفاع نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي عن النسبة المحددة من البنك المركزي دليل على أن المصارف التجارية تعمل على مبدأ السياسة المتحفظة في احتفاظها بموجودات سائلة مُبالغ فيها والتي تعكس عجز المصارف عن استثمار مواردها، ومن ثُم التأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يمكن لو أستثمر أن يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٥. ارتفاع نسبة العائد على حقوق المالكين لدى القطاع المصرفي عن النسبة المحددة من البنك المركزي تعكس كفاءة وفاعلية القطاع المصرفي في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين كما يُشير إلى درجة المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية.

٦. ارتفاع نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى اجمالي رأس مال القطاع المصرفي لهُ تأثير سلبي في استقرار القطاع المصرفي والمتمثل في زيادة الخسائر وانخفاض السيولة، كما تعكس سياسة استثمارية عالية المخاطر لكونها عرضةً للتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف.

ثانياً: التوصيات.

١. متابعة البنك المركزي العراقي وتيرة التطورات والقرارات الصادرة عن اللجان المالية الدولية بهدف تقوية وتعزيز مؤشرات السلامة المالية في العراق تبعاً لحجم التحديات المصرفية في البلاد وخاصةً في ضوء العولمة المصرفية.

٢. ينبغي أن تتمتع المصارف التجارية بالقدرة على تشخيص المخاطر والكشف عنها مبكراً والتعامل معها بفضل وجود نظام معلومات يسمح للإدارة بتحقيق أهدافها بشكل صحيح.

٣. ينبغي على المصارف التجارية دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بشكل جيد والمتمثلة في المكونات الخمسة الاساسية لمنح الائتمان (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة)، فضلاً عن وضع خطة رصينة لتحصيل ديونها المتعثرة. كما يتطلب من السلطات

المختصة في البنك المركزي العراقي إيلاء هذا الأمر أهمية كبيرة لتجنب أي حالة تعثر قد ينتج عنها مخاطر مالية تواجه المصارف في المستقبل.

٤. التزام المصارف التجارية كافة بالنسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي لضمان أمنها وسلامتها المالية.

٥. مؤشرات السلامة المالية لا يتوقف عملها كمؤشرات لتقييم أداء المصارف وتصنيفها واكتشاف ضعف الأداء المالي فقط وإنما مراقبة ورصد العمليات المصرفية المختلفة للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع المخاطر.

المصادر:

١. الامام. صلاح الدين محمد (٢٠١٠)، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصور، العدد ١٣، كلية المنصور الجامعة، العراق.

٢. البنك المركزي العراقي، **النشرة الاحصائية السنوية**، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

٣. البنك المركزي العراقي، **تقرير الاستقرار المالي**، دائرة الاحصاء والأبحاث للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

٤. الساعدي. ضياء عبد الرزاق حسن (٢٠١٨)، **تحليل آثار السياسة المالية على مؤشر تجميعي مقترح للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٥. صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩)، **ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي**. (٢٠٠٩).واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦. طلفاح. أحمد (٢٠٠٥)، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٧. عبد الحميد. عبد المطلب (٢٠١٣)، **الاصلاح المصرفي ومقررات بازل٣**، ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

٨. عبد الله. كيلان اسماعيل (٢٠١٩)، **الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية**، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

٩. العبيدي. رافد كاظم نصيف (٢٠١٨)، **اتفاقية بازل ٢ وأثرها على الأداء المصرفي**- دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد

للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد١٠، العدد٣، العراق.

١٠. علي. محمد عوض العبيد (٢٠١٨)، **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية (دراسة حالة بنك السودان المركزي)**، اطروحة دكتوراه فلسفة في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

١١. عواد. عضيد شياع (٢٠١٧)، **مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي**، دراسات المصرف الوطني الاسلامي، العراق، في الموقع الآتي: www.nib.iq

١٢. مناع. ريما ومولود. لعرابة (٢٠١٤)، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد١، العدد٣، جامعة عبد الحميد قسطنطينية، الجزائر.

١٣. يوسف. خالد محمد (٢٠٠٩)، **الدمج المصرفي والسلامة المصرفية**، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.